**ثانياً : ثورة 14 تموز وانحسار الروابط العشائرية:**

 شهـدت الفـتـرة التي تـلـت ثورة 14 تموز (1958) ولغايـة انقلاب الردة في شـباط (1963) تفكك النظام العشائري المستند إلى علاقات الإنتاج الإقـطاعـيـة بعد تشريع قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 عام (1958)، وإلغاء قانون دعاوى الـعـشـائـر، وترافـق ذلك مـع نزوح أعداد كبـيـرة من سكـان الريف إلى بـغـداد، البـصـرة، الموصل، إضافة إلى مراكـز المحافـظات الأخرى ما أدى إلى تغـيـيـر التركيـبة الاجتماعـيـة لصالح الطـبـقـات المديـنـيـة. لقد كانت ثورة 14 تموز والـنـظـام الذي أقامته محـاولة جـادة لخلق مجـتـمع قـائـم على مؤسسات سياسية واجتماعية بعيدة عن النفوذ العشائري، لكن الظروف التي رافقت مسيرة الثورة، خاصة الصراعات الاجتماعية والسـيـاسية الحـادة، ساهـمت في انبعاث تحالفات [خاصة في المؤسسة العسكرية ] قائـمة على الولاءات المحلية والإقليمية، الأمر الذي أدى إلى انتعـاش العلاقـات العشائـرية خلال الفـتـرة التي تلت انقلاب شباط (1963).

 استـفادت السـلطـة بعد انـقـلاب تموز (1968) من النزعة الإقليمية وغلـفـتها بشعارات سـياسـيـة وأيديولوجـية بهدف تعزيز سيطرتها على الدولة ومؤسساتها الاجتماعية المخـتـلـفة. ولأول مـرة أصبح الولاء الإقليمي (المسيس في البداية) أساس النفوذ الاجتماعي والسياسي، وخلال تلك الفترة حدثت انتقالات وتغييرات ناجمة عن تفاقم الصراع داخل القمة الحاكمة، حيث جرى حسم الصراع عام (1973) لصالح مناطق ومدن معينة، مثل تكريت التي تمتاز بقوة علاقاتها العشائرية مقارنة بأبناء المناطق الأخرى التي شاركت في الحكم بعد انقلاب تموز (1968).

**ثالثاً: حروب السلطة وانبعاث المؤسسة العشائرية:**

 بدأت السلطة خلال السبعينات في السيطرة التدريجية على مؤسسات المجتمع كافة، مبتدئة بالمنظمات الاجتماعية والمهنية والثقافية والقسم الأكبر من وسائل الأعلام. ثم حاولت السيطرة على الأحزاب السياسية والقسم المتبقي من الصحافة الحرة مستخدمة بذلك الترغيب والإرهاب.

 إن سيطرة الدولة وتوسع نشاطها في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أدى إلى نتيجة مزدوجة، فمن جهة أدى إلى تنامي الفئات الوسطى [قـدّر عدد موظفي الدولة بحوالي 600 ألف باستثناء أفراد الأجهزة العسكرية في بداية الثمانينات].

 ومن جهة ثانية اعتماد الطبقة الوسطى، اقتصادياً، على الدولة، الأمر الذي أدى إلى ارتباطها بتوجهات السلطة وبالتالي توسع قاعدتها الاجتماعية التي كانت تتألف بالإضافة إلى فئات كبيرة من الطبقة الوسطى، من فئات تضم البرجوازية البيروقراطية وفئة طفيلية (أصحاب العقارات، السماسرة والمقاولون). وقد استفادت هذه الفئات كثيراً من التغير الذي حصل في توجه السلطة في بداية الثمانينات والذي استند إلى معايير الولاء السياسي والروابط العشائرية كأساس للإثراء. وترافق مع هذا التوجه تراجع دور الدولة في القطاع الزراعي، حيث دعمت إقامة مشاريع زراعية إنتاجية خاصة وأصدرت السلطة القانون رقم 35 لعام (1983)، الذي سمح للشركات الأجنبية والقطاع الخاص باستثمار الأراضي الزراعية. في بداية التسعينات حدث تغير كبير في دور الدولة الاقتصادي بسبب الأزمة الشاملة التي أصابت المجتمع نتيجة حروب السلطة والحصار الاقتصادي، بحيث تقلص إلى حد كبير العائد المالي الذي تحصل عليه السلطة، مما أدى إلى حدوث حراك اجتماعي (نمو فئات على حساب فئات أخرى وتفتيت وانتقال من حالة إلى أخرى) وكان من أهم نتائج ذلك انحسار القاعدة الاجتماعية للسلطة الذي تمثل بما يلي:

أ- إفقار الفئات الوسطى وتهميش دورها الاجتماعي والسياسي وما نتج عنه من ابتعاد فئات واسعة منها عن السلطة الذي بدأ في منتصف الثمانينات بسبب الإفقار المتزايد وزجها بحروب الدكتاتورية، الداخلية والخارجية، وقد استمرت هذه العملية بالاتساع بعد حرب الخليج الثانية.

ب- تـقـلص حجم البرجوازية البيروقراطية، المدنية والعسكرية، وتحول أعداد مـتـزايدة منها، إلى مجال السمسرة والتجارة وانـتـقـال أقـسـام منها إلى الفـئـات الوسطى.

ج- الصراعات داخل الطغمة الحاكمة وما نتج عنها من توسع الإرهاب الذي شمل أقساماً من القوى المؤيدة للنظام.

 تحدثنا عن طبيعة هذه الحروب وما خلفته من آثار عدة على واقع المجتمع العراقي من بطالة وحرمان وفقر وحصار اقتصادي وثقافي. وهذا الأمر أدى بالسلطة إلى فقدان مشروعيتها داخل الوسط الاجتماعي للمجتمع العراقي وجعلها تلجأ إلى المؤسسة العشائرية لتساندها في تحقيق سطوتها وهيمنتها التي فقدتها على المجتمع العراقي.

 إنَّ هذه العوامل أدت إلى تمركز السلطة بيد العشيرة الحاكمة. لقد اشر هذا التمركز إلى تغييرات سريعة في مواقع العشائر المؤيدة للنظام. ففي البداية تحكمت عشائر معينة خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية، من خلال السيطرة على المؤسسة العسكرية وتقاسم النفوذ الاقتصادي مع عشائر أخرى، مؤيدة للنظام. ونتيجة لتفاقم الصراع داخل الطغمة الحاكمة أزيحت عشائر كان لها دور مشهود في حسم الصراع في المجتمع، الذي احتدم لدرجة كبيرة بسبب الهزيمة القاسية بعد حرب الخليج الثانية (1991)، لصالح استمرار السيطرة على مقاليد السلطة بعد الانتفاضة الشعبية الواسعة في آذار (1991)، حيث لعبت العشائرية الممزوجة بالطائفية دوراً كبيراً بهذا المجال.

 إنَّ حروب السلطة ونتائجها (استمرار الحصار الاقتصادي، انكماش أجهزة الدولة، ولاسيما الجيش والأجهزة الأخرى وكذلك الحزب الحاكم) أجبرت السلطة على البحث عن وسائل للمحافظة على ما تبقى من نفوذها، خاصة في الوسط والجنوب، فتوجهت لاستخدام العشائرية وقيمها وأعرافها مرة أخرى لتكون السند الأساسي لسلطة العشيرة، بعد أنْ تقلصت قاعدتها الاجتماعية، ووسيلة لتصريف الأزمة في قمة السلطة، لذلك لجأت إلى تنشيط دور عدد كبير من الشيوخ، أو تنصيب شيوخ مزعومين، من خلال إحيائها قانون دعاوى العشائر، وأعطت الشيوخ سلطات قضائية عبر جعل الأعراف العشائرية أساساً لحل المنازعات بين أفراد العشيرة أو بيوت العشائر، بدلاً من قوانين الدولة ذات الطابع الوطني، كالقوانين الجزائية، والقانون المدني والتجاري وغيرها. وعملت السلطة كذلك على زيادة نفوذ الشيوخ الاقتصادي وذلك بإعطائهم أراضٍ زراعية ومكائن ومعدات مملوكة للدولة، وبيعهم أو مشاركتهم في تملك المشاريع الزراعية الإنتاجية (مؤسسات الدواجن، والإنتاج الحيـواني والمزارع الحكومية).

 إنَّ مساعي السلطة الهادفة إلى انبعاث المؤسسة العشائرية على نطاق المجتمع، ارتبط بعوامل عديدة منها:

- ضعف سلطة الدولة وضياع الأمن الاقتصادي والاجتماعي، فالدولة غير قادرة على حماية المواطن من الناحية الاجتماعية،الاقتصادية، الحقوقية، القانونية والأمنية.

- تهميش دور الروابط الطبقية والاجتماعية بسبب انخفاض دور الإنتاج المادي في الحياة الاقتصادية وما نتج عنه من تفكك البنية الاجتماعية [تهميش الطبقة الوسطى، ضعف البرجوازية، فضلاً عن تهميش طبقة الكادحين] بحيث أصبح المجتمع العراقي ينقسم إلى فئة غنية {تجار سماسرة، أصحاب عقارات} وأكثرية فقيرة معدمة.

- ضعف العامل السـيـاسي في المجتمع بسبب انعدام فعالية الأحزاب السياسية، الحاكمة والـمعارضـة، إضافـة إلى فـقـدان منظمات المجتمع المدني الأخرى (النقابات، الاتحادات المهنية والاجتماعية) لدورها في تعزيز الروابط الاجتماعية.

- فقدان الـثـقـة بالدولة ومؤسسات المجتمع الأخرى وتـفـشـي حالة الخوف والاضطراب في عموم المجتمع، الأمر الذي دفع المواطن إلى الاحتماء بأشكال سلفية من التنظيم الاجتماعي.